مواطنون يصفون غلق المطاعم بأنه قطع للأرزاق.. والأوقاف ترد: الرزق على الله

□ بغداد / دعاء آزاد

قطع الاعناق ولا قطع الارزاق

لم يعد حامد كريم، يدخل بيته حاملا أكلات وعصائر وكل طلبات أسرته كما جرت العادة كل يوم، فهو من المتضررين من قرار منع المجاهرة بالإفطار والذي يتضمن غلق المطاعم غير المجازة للعمل خلال شهر رمضان.

كريم (25 عاما)، الذي يعمل في مطعم وسط بغداد، قال في حديثه لـ"المدى": إن صاحب المطعم أغلق أبوابه نتيجة لهذا القرار، "ولكوني عاملا بسيطا مهمتي تقديم الطعام للزبائن وليس الطهي أو الشي أو غير ذلك، فأنا لا قيمة لي ولن يضطر صاحب المطعم إلى منحي راتبا عن شهر رمضان".

ومع إغلاق المطعم، يوم الجمعة، بدأت رحلة كريم وزملائه في المطاعم الأخرى التي أغلقت أبوابها عنوة، للبحث عن عمل في شهر يكاد يكون شهر كساد للقطاع الخاص، سوى الباعة المتجولين وأصحاب البسطيات.

كريم أعرب عن استيائه من هذا القرار، واصفا إياه بغير الصحيح، لافتا إلى أن "ظروف البلد استثنائية ويعاني من نسبة بطالة عالية لذلك لا ينقصنا عاطلون آخرون فلدينا عائلات مسؤولة منا".

أما أحمد علي (٣٣ عاما)، فيرى أن "فرض الصيام هو اختبار لقدرة تحمل المؤمن ومدى صبره على المغريات لذلك قرار منع المجاهرة بالإفطار وغلق المطاعم يتناقض مع مضمون اختبار قدرة التحمل".

وأضاف "الصيام هو ممارسة وعبادة فردية، لكن بهذا القرار سيتأثر المسلم وغير المسلم، الملتزم دينيا وغير الملتزم، فضلا عن أن هناك أشخاصا مجبرين على الإفطار لأسباب صحية أجاز الشرع الإفطار للمصابين بها.

ونبه علي إلى أن "بعض الأعمال الشاقة وخاصة عمال البناء يضطرون إلى الإفطار لمشقة العمل وارتفاع درجات الحرارة".

أما إياد نزار (٤٥ عاما) فيشير إلى أن عقوبة المفطرين مبالغا بها، "كما أن أغلب رجال الأمن الذين يحاسبون المجاهرين بالإفطار هم بالأساس يجاهرون بإفطارهم وليس هناك من يحاسبهم".

وكيل رئيس الوقف السني محمود الصميدعي، قال في حديثه لـ"المدى": إن "هذا القرار شرعي، إذ لا يجوز المجاهرة بالإفطار". وأضاف "من لا يستطع الصيام بسبب المرض فعليه الجلوس في بيته كي لا يجهر بالإفطار".

ونفى الصميدعي إغلاق المطاعم قائلا: "المطاعم لم تغلق، إنما فقط اقتصر عملهم من وقت الإفطار إلى السحور".

وفي ما يخص تضرر أرزاق بعض أصحاب المطاعم وخاصة العاملين فيها الذين سرحوا من العمل، رد الصميدعي "من قطع رزقه فأن الله هو الرزاق"، موصيا المواطنين بالتحمل لأن القرار لشهر واحد فقط. من جانبه، أبدى رئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري استغرابه من تناولنا هذا الموضوع قائلا: "العراق ليس البلد الوحيد الذي يشرع هكذا قرار في شهر رمضان، فضلا عن أنه قرار معتاد عليه منذ العهد الملكي في العراق".

ويرى الحيدري أن "لا ضير من غلق المطاعم، لأن لا أحد يشتري منها ولا يوجد تذمر من هذا القرار".

ويقول: "لم أشاهد في حياتي شخصا يشرب الماء أو يأكل في الشارع في أي فصل من فصول السنة".

وتابع بالقول: "من يريد شرب الماء في الشارع عليه أن يأخذ جانب الطريق وليس وسط الشارع أو في السيارة كي لا يراه أحد"، مضيفا "ومن يريد أن يأكل في المطاعم عليه أن ينتظر لما بعد الفطور، هذا احترام للشهر الفضيل وللصائمين".

أما عن شرعية هذا القرار، فأجاب الحيدري أنه "لا يعلم مدى شرعية هذا القرار من الجانب الديني لأنه لم يطلع على القرار".

ويعدّ قرار غلق المطاعم والكافيتريات وجميع المحال التي تقدم المأكولات والعصائر وبيع الخمور أو تناولها، أمراً يتكرر كل عام في العراق منذ نحو قرن من الزمن. وكان نائب محافظ بغداد الدكتور محمد الشمري، قد أعلن أن البدء بتنفيذ هذا القرار بالتعاون مع الأجهزة الأمنية وقيادة شرطة بغداد لمنع المجاهرة بالإفطار واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

وأشار الشمري إلى أن القرار تضمن غلق المطاعم وأماكن بيع الأطعمة الجاهزة والعصائر باستثناء ٨٠ مطعما في بغداد تم منحها إجازة عمل خلال هذا الشهر، إضافة إلى إغلاق محال بيع الخمور والنوادي الليلية طيلة الشهر.

يذكر أن خطة منح الإجازات للمطاعم للعمل خلال شهر رمضان تقتصر على مطاعم الدرجة الأولى التي تقع في مركز العاصمة فضلا عن المطاعم السياحية ومطاعم الطرق الخارجية وتلك التي داخل المصانع ودور الطلبة والثكنات العسكرية.

التخطيط توافق على مناقلة واستبدال المشاريع في بابل

□ الحلة / المدى

وافقت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي على استبدال وحذف مشاريع جديدة ضمن خطة ٢٠١٢ التنموية لمحافظة بابل.

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان لـ"المدى": إن الوزارة وافقت على استبدال وحذف وإقرار مشاريع جديدة ضمن خطة عام ٢٠١٢، خلال زيارة وفد من بابل لوزير التخطيط الدكتور علي يوسف الشكري. وأضاف أنه تم تقديم تقرير مفصل عن بعض المشاريع التي أقرت في خطة ٢٠١٢ ولم تنفذ لأسباب منها فنية، وأخرى لعدم توفر الأراضي لتنفيذ تلك المشاريع، أو لتأخر الكشف عن الدائرة المعنية، وأسباب أخرى تحول دون تنفيذ المشروع.

وأشار تومان إلى أن الوزير وافق على مقترحات وفد المحافظة وأبدى استعداده لمناقلة مبالغ أي مشروع لا يمكن تنفيذه إلى مشروع آخر ترتئيه الحكومة المحلية، أو في حال رغبتها بإلغاء مشروع وزاري وتحويل مبالغه إلى مشروع آخر. وتابع بالقول: "طلبنا أن يكون هناك جدول لتوزيع المشاريع الوزارية بين المحافظات ليتم معرفة استحقاق كل محافظة والمقارنة في ما بينها، ومطالبة الوزارات المقصرة الإيفاء بوعودها". ولفت تومان إلى أنه "وفقا لقانون الموازنة توزع المشاريع على المحافظات وفق النسب السكانية لأن هناك محافظات كثافتها السكانية أقل من بابل لكن تخصيصاتها من بعض الوزارات تزيد على التريليون و٤٠٠ مليار دينار، في حين لم تحصل بابل إلا على بعض المشاريع التي لا تتناسب مع احتياجاتها". وبين أن "على أعضاء مجلس النواب سواء من بابل أو المحافظات الأخرى أن يكون لهم دور تشريعي ورقابي، ويجب عليهم إنصاف كل المحافظات، وأن يعينوا الحكومات المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي للمطالبة بالمشاريع"، مؤكدا أن بابل "لم تحصل على كامل حصتها ونعتقد أن بعض المحافظات تميزت بإيرادات البترودولار والسياحة الدينية فيما حرمت بابل من ذلك".

مهجرو رفحاء في النجف يطالبون بحقوقهم

□ النجف / عامر العكايشي

طالب العشرات من مهجري مخيم رفحاء السعودي، في تظاهرة نظموها أمس أمام مبنى مجلس محافظة النجف، الحكومة الاتحادية بإدراجهم ضمن مؤسسة السجناء السياسيين، وتعديل التعليمات الصادرة بخصوص اللجان التعويضية. وقال عباس الشمري، أحد منظمي التظاهرة، لـ"المدى": إن هذه التظاهرة هي "أول الغيث إذا لم نحصل على حقوقنا فستكون هناك تظاهرات واعتصامات مستمرة ولن نتوقف لحين حصولنا على حقوقنا كافة". وبيّن "تنحصر مطالبنا في ثلاث نقاط رئيسة، وهي شمول شريحة معتقلي رفحاء بمؤسسة السجناء السياسيين أسوة بالمعتقلين السياسيين، وتعديل التعليمات الصادرة بخصوص اللجان التعويضية أو استثناء مهجري رفحاء منها، وشمولها بنظام دمج المليشيات المعمول به". وأوضح الشمرتي أن "شريحة مهجري رفحاء أمضت كل فترة اعتقالها في صحراء رفحاء السعودية ولم يسمح لها حتى برؤية الأهل والأقارب طوال مدتها التي بلغت ١٣ سنة، محاطين بالأسوار والأسلاك الشائكة".

انخفاض متوقع في درجات الحرارة نهاية الأسبوع الحالي

طقس ملتهب

□ بغداد / المدى

توقعت الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، أن تشهد درجات الحرارة انخفاضا نهاية الأسبوع الحالي.

وذكر بيان صحفي للهيئة، اطلعت عليه "المدى"، أن طقس اليوم سيكون في عموم أنحاء البلاد صحواً مع غبار خفيف في بعض الأماكن من المنطقة الوسطى، والرياح شمالية غربية خفيفة إلى معتدلة السرعة (١٠ – ٢٠) كم/س، تنشط إلى (٣٠ – ٤٠) كم/س، في بعض الأماكن من المنطقة الوسطى.

وأشار إلى أن درجات الحرارة ستكون أعلى بقليل في المنطقة الشمالية، ومقاربة لليوم السابق في المنطقتين الوسطى والجنوبية، مبينا أن درجة الحرارة الصغرى المتوقعة في مدينة بغداد ٣٠ مْ والعظمى ٥٠ مْ.

وأضاف البيان أن طقس يوم غد سيكون في المناطق كافة صحواً مع غبار خفيف، وستكون درجات الحرارة مقاربة لليوم السابق والرياح شمالية غربية خفيفة إلى معتدلة السرعة.

وتابع البيان أن الطقس خلال يوم الأربعاء المقبل سيكون في المنطقة الشمالية صحوا مع ظهور بعض السحب المتفرقة، بينما سيكون في المنطقتين الوسطى والجنوبية صحواً يتحول إلى مغبر في بعض الأماكن.

وأفاد بأن درجات الحرارة ليوم الأربعاء ستكون أقل في المنطقة الشمالية ومقاربة في المنطقتين الوسطى والجنوبية لليوم السابق وستكون الرياح شمالية غربية خفيفة إلى معتدلة السرعة.

واختتم البيان بأنه "لا يتوقع حدوث تغيير في الحالة الجوية ليوم الخميس المقبل عن اليوم السابق عدا انخفاض قليل في درجات الحرارة".

مواطنو ذي قار: التلكؤ في تأمين البطاقة التموينية ضوء أخضر لرفع الأسعار

□ الناصرية/ حسين العامل

دعت أوساط شعبية وحكومية في محافظة ذي قار إلى تشديد الرقابة على الأسواق المحلية والحد من احتكار التجار للمواد الأساسية ورفع أسعارها خلال شهر رمضان.

وحذر المواطن محمد علي حسين، في حديثه لـ"المدى"، من تلاعب التجار بأسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان، مشيرا إلى أن "هناك توجها لدى العديد من التجار لتحقيق أعلى الأرباح خلال شهر رمضان من خلال استغلال إقبال المواطنين الواسع على شراء ما تحتاجه أسرهم من مواد غذائية تدخل ضمن مائدة الإفطار".

ويرجع المراقبون أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال شهر رمضان إلى زيادة الطلب، وغياب الرقابة الحكومية على الأسواق المحلية، إضافة إلى عجز القطاع العام عن الدخول كمنافس قوي للقطاع الخاص.

فيما يعزو الكثير من المواطنين الذين التقتهم "المدى"، ارتفاع أسعار السلع والبضائع في الأسواق المحلية إلى التلكؤ في تأمين مفردات البطاقة التموينية، وعدم دعمها بمواد أساسية ضرورية خلال شهر رمضان.

وأشاروا إلى أن العجز الحكومي في توفير كامل مفردات الحصة التموينية منح التجار "الضوء الأخضر للتلاعب بأسعار السوق".

ونوهوا إلى أن "العراق أصبح اليوم أعجز ما يكون عن تحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي نتيجة تدهور وتردي الواقع الزراعي وتعطل الصناعات الوطنية والاعتماد بصورة شبه كاملة على ما تنتجه دول الجوار وما يستورده تجار القطاع الخاص".

من جانبه، دعا معاون رئيس مجلس المحافظة لشؤون المجالس البلدية حسن علي الوائلي، الحكومة المحلية في ذي قار إلى تشكيل لجنة لمراقبة أسعار المواد الغذائية، لاسيما الفواكه والخضراوات واللحوم خلال شهر رمضان.

وأوضح الوائلي خلال اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد مؤخرا وحضرته "المدى"، إن ما تشهده الأسواق المحلية من محاولات لرفع الأسعار وسعي التجار لاستغلال الطلب المتزايد على المواد الغذائية خلال شهر رمضان يستدعي تشديد الرقابة على أسعار السوق.

واقترح تشكيل لجنة خاصة بمراقبة الأسعار وتحديدها خلال شهر رمضان، لافتا إلى أن ارتفاع الأسعار انعكس سلبا على الشرائح الفقيرة والمحدودة الدخل.

اتهمته بالتلاعب بميزانياتها والسعي لتهميشها

١٥ وحدة إدارية في ديالى تهدد بمقاضاة مجلس المحافظة

□ ديالى / المدى

هددت ١٥ وحدة إدارية في ديالى، برفع دعوى قضائية ضد مجلس المحافظة لاستحصال حقوقها، متهمة المجلس بالتلاعب بميزانياتها المالية، فيما انتقدت عضوة في مجلس المحافظة تعاقد دائرة صحة ديالى مع كوادر طبية أجنبية للعمل في المستشفيات الحكومية.

وقال قائممقام قضاء بعقوبة عبد الله الحيالي، في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "مدراء ١٥ وحدة إدارية تضم أقضية ونواحي عقدوا اجتماعا موسعا، أمس الأحد في بعقوبة، للتباحث بشأن مستجدات ملف الميزانية السنوية للعام الحالي ٢٠١٢، والتجاوزات الصارخة في بعض بنودها".

وبين أن "مجلس المحافظة لم يلتزم بمبدأ الكثافة السكانية في توزيع الميزانية على الوحدات الإدارية، إضافة إلى قيامه بحذف مشاريع وإضافة أخرى دون التشاور مع إدارة تلك الوحدات".

وأضاف الحيالي أن "المجتمعين اتهموا مجلس المحافظة بالتلاعب في الميزانيات المالية للوحدات، من اجل تحقيق دعاية انتخابية لأعضائها عن طريق نقل مشاريع وإضافة أخرى".

واعتبر الحيالي أن "ما يحدث أمر خطير وينبغي إيقافه لتأثيره البالغ على الشارع المحلي"، مؤكدا أن "جميع الوحدات الإدارية هددت باللجوء إلى الطرق القانونية لاستحصال حقوقها المادية وإيقاف تلك التجاوزات".

وتابع بالقول: إن "مجلس محافظة ديالى يسعى لتهميش دور هذه الوحدات ومجالسها في رسم مشاريعها وفق حاجتها".

يذكر أن مجلس محافظة ديالى، صادق قبل عدة أشهر على الميزانية السنوية للعام الحالي البالغة أكثر من ٣٠٠ مليار دينار، حيث تعد هذه الميزانية هي الأكبر في تاريخ المحافظة.

مبنى مجلس محافظة ديالى

ويبلغ عدد سكان ديالى أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، وتضم خمسة أقضية و١٧ ناحية لم يجر فيها أي استحداث للوحدات الإدارية فيها منذ نحو ٣٠ عاما.

من جانب آخر، انتقدت العضوة في مجلس محافظة ديالى سهاد الحيالي، تعاقد دائرة صحة المحافظة مع كوادر طبية أجنبية للعمل في المستشفيات الحكومية، مؤكدة على ضرورة دعم الكوادر العراقية معنويا وماديا بما يجعلها قادرة على تطوير إمكانياتها.

وأفادت بأن "دائرة صحة ديالى تعاقدت مؤخرا مع كوادر طبية أجنبية للعمل في المستشفيات الحكومية، في مسعى منها لسد النقص في بعض الاختصاصات الطبية"، مشيرة إلى أن "أغلب الاختصاصات يمكن تأمينها من الكوادر الطبية العراقية في حال توفر ذات الإمكانيات المادية والمعنوية التي سيتم توفيرها للكوادر الأجنبية".

وأكدت الحيالي أن "دعم الكوادر الطبية العراقية يسهم في الارتقاء بالواقع الطبي والتعاقد مع الأجانب سيحرم الكثير من فرص العمل".

وكانت دائرة صحة ديالى قد أعلنت قبل أسابيع عن التعاقد مع كوادر طبية أجنبية لسد النقص الحاصل في بعض الاختصاصات الطبية في المستشفيات الحكومية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح